

قراءة في كتاب:

النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف: إميل هوبنر

ترجمة: عدنان عباس علي

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

الطبعة الأولى 2009

إعداد: هيا الكعبي

يناقش هذا الكتاب التطورات التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيامها، عندما أعلنت المستعمرات البريطانية الثلاثة عشرة في قارة أمريكا الشمالية استقلالها عن الوطن الأم، والأسباب التي دفعتها لذلك. ثم يستعرض سياسة التوسع الجغرافي التي انتهجتها الولايات المستقلة، ودأبها على استقبال المهاجرين، ومدى ما تمتع به المجتمع الأمريكي من قدرة على دمج الفئات التي يضمها في نسيجه، ويرصد كفاح المواطنين السود لنيل حقوقهم. كما يتناول الكتاب أسس النظام الفيدرالي الذي اختارته الولايات لنفسها، ويشرح خصائص منظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط، وتنظيم الأحزاب الأمريكية، والاختلافات القائمة بين الحزبين الكبيرين: الجمهوري والديمقراطي، ويشرح القواعد المتبعة في انتخاب الرئيس وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ، وكيفية توزيع السلطة بين الرئيس والكونجرس، ودور النظام القضائي، ويتطرق إلى جذور الثقافة السياسية السائدة في الولايات المتحدة. كما يعرض الكتاب أيضاً خصائص وسائل الإعلام الأمريكية ودورها في الحياة العامة، وما آل إليه وضعها من تركيز ملكيتها في شركات عملاقة تتحكم فيما يحصل عليه الرأي العام الأمريكي من معلومات. ويتكون الكتاب من عشرة فصول هي:

الفصل الأول: من إعلان الاستقلال إلى إعلان الدستور

إن نشأة الولايات المتحدة الأمريكية واستقلالها عن بريطانيا لم يكن أمراً حتمياً لا بد منه، فقد كانت علاقة المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة في القارة الأمريكية مع الوطن الأم علاقة طيبة خلال القرن السابع عشر، وحتى قبل إعلان استقلالها بوقت قريب. ويمكن اعتبار حرب السنوات السبع (1756-1763) بداية

التحول في العلاقة بين الجانبين، عندما قامت بريطانيا بتحميل مستعمراتها قسطاً من تكاليف الحرب، فسنت قانوناً جديداً يفرض رسوماً على الشاي الذي تستورده تلك المستعمرات؛ واستخدمت العنف في قمع الاحتجاجات التي اندلعت لرفض الضرائب الجديدة. واستغرق الأمر عقداً كاملاً من الزمن إلى أن اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية عام 1775 بعد وصول المستوطنين للاقتناع بضرورة التعاون ومواصلة حرب التحرير التي انتهت بإعلان وثيقة الاستقلال في المستعمرات الثلاث عشرة في يوم 4 يوليو 1776، بختام المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض، وما تبعه من عمليات حربية متفرقة انتهت بانتصار المستعمرات، واعتراف بريطانيا باستقلالها عام 1783 في مؤتمر فرساي.

ومن اللافت للنظر هنا أن المستعمرات الثلاث عشرة لم تكون جبهة موحدة الصفوف بمجرد تعرضها للقمع من جانب بريطانيا، وإنما انتظرت حتى بلغ البطش مداه لكي تسعى للبحث عن مناحي التطابق بين مصالحها المختلفة وتكوين دولة مستقلة، وذلك لأنها كانت تعاني اختلافات حادة قللت من درجة التضامن فيما بينها، سواء من حيث اختلاف الحقوق التي تتمتع بها كل مستعمرة (حيث كانت ترتبط مع بريطانيا من خلال ثلاث أنماط من الروابط)، أو من حيث الاختلافات الدينية والعرقية والاجتماعية بين المستوطنين، أو من حيث اختلاف درجة التطور الاقتصادي فيما بينها. وبعد الحصول على الاستقلال، تلاشت روح التضامن المؤقتة التي عمت سكان المستعمرات أيام حرب الاستقلال، وعادت التوترات الداخلية لكي تسود العلاقة بينها، وهو ما انعكس في نصوص أول دستور للولايات المتحدة، المعروف باسم "بنود الاتحاد الفيدرالي"، المعلنة في عام 1777، والمصدق عليها في عام 1781، والتي طغت فيها سلطات الولايات على سلطات الحكومة الاتحادية. وقد أدى هذا إلى السعي لوضع دستور جديد، حتى تحقق ذلك في مؤتمر فلادلفيا، عام 1787، حيث تضمن نصوصاً واضحة في دلالتها وتأكيداً على صلاحيات حكومة الاتحاد.

الفصل الثاني: البلاد وسكانها

بعد الاستقلال مباشرة، اتجهت الولايات المتحدة إلى التوسع السريع نحو الغرب، وكانت البداية الأولى لأعظم توسع في تاريخها عام 1800 عندما باعت إسبانيا مستعمرة لويزيانا لفرنسا، التي باعتها بدورها للولايات المتحدة بمبلغ 15 مليون دولار. وتوالى التوسع بعد ذلك، ما بين الشراء والاستيلاء، حتى صارت تتكون من 50 ولاية، ورابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا وكندا والصين، وثالث دولة من حيث

عدد السكان، بعد الصين والهند؛ وهو ما ساعد على ازدهار اقتصادها وتبؤها المراتب الأول في إنتاج العديد من المواد الأولية والصناعات الحديثة. ومع هذا التطور، انتقل مركز الثقل الاقتصادي، وخصوصاً منذ ستينيات القرن العشرين، من مناطق الشمال والشمال الشرقي (الحزام الجليدي)، إلى مناطق الغرب والجنوب الغربي (الحزام الشمسي)، نظراً لتدني تكاليف الاستثمار والطاقة والعمل فيها.

ومن ناحية السكان، زاد عدد سكان الولايات المتحدة إلى أكثر من 296 مليون نسمة بعد أن كان لا يتجاوز أربعة ملايين نسمة عند الاستقلال، وهو ما يرجع إلى موجات الهجرة الواسعة التي شكل فيها الأوربيون النسبة الأعظم من المهاجرين باستمرار، حتى ثمانينيات القرن العشرين، عندما زادت نسبة المهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيا إلى أكثر من 80% من المهاجرين. وقد أدت الهجرة إلى تحقيق فوائد اقتصادية جمة، حيث أسهم المهاجرون في نمو الناتج المحلي الأمريكي وتعزيز مكانة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، ومن ناحية أخرى، أدت الهجرة إلى زيادة التنوع الديني والطائفي والعرقي والثقافي، على نحو خلق مشاكل متعددة في مجال قضية الاندماج، وخصوصاً بالنسبة للسود، في ضوء تطابق خريطة التقسيم العرقي مع خريطة الفقر، وهو ما بنطبق بدرجة كبيرة على السود، يليهم الأمريكيون من أصل لاتيني.

وقد واجهت الأقلية السوداء معاناة صعبة، فقد كانوا يكافحون -منذ بداية الاستقلال- من أجل إقناع البيض بأنهم ليسوا بضاعة تباع وتشترى، وإنما مواطنون مساوون لهم في الحقوق والواجبات، إلا أن محاولاتهم ظلت لفترة طويلة بعيدة عن تحقيق أي تقدم. فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي يعد تقدماً بمقاييس عصره، وحتى بمقاييس العصر الحاضر، إلا أنه لم يتضمن نصوصاً قاطعة في تحريم الرق، وهو الأمر الذي جعل مصير السود رهناً لقرار كل ولاية على حدة. وفي هذا الأمر، انقسمت البلاد إلى ولايات شمالية تعامل السود على أنهم مواطنون أحرار لهم حقوق وعليهم واجبات، ولايات جنوبية تعاملهم معاملة الرقيق. وقد كرس من هذا الوضع حكم المحكمة العليا، قبل الحرب الأهلية، الذي وصفت فيه السود بأنهم: "لا يتمتعون بحقوق توجب على الرجل الأبيض أن يراعيها ويحترمها". وبعد الحرب الأهلية، أجريت تعديلات دستورية في الولايات الشمالية هدفت لجعل السود مواطنين أصليين متساوين في الحقوق وحرمت النخاسة وأعمال السخرة، إلا أنها لم تتعكس على واقعهم الاجتماعي، كما أنها لم تنسحب على الولايات الجنوبية. وبعد صراع طويل، تمكن السود من الحصول على حقوقهم بالتدريج، ففي عام 1896، حصلوا على حق المساواة مع استمرار

الفصل العنصري، بموجب حكم من المحكمة العليا أيضاً. وفي النهاية، عدلت المحكمة العليا قرارها، عام 1954، حيث اعتبرت أن الفصل العنصري ينطوي على ظلم للسود، ودخلت الولايات المتحدة في تحدٍ جديد وهو إدماج السود في النسيج الاجتماعي، إلا أن الفروق الاقتصادية مازالت قائمة، فبرغم ارتفاع متوسط دخل الفرد الأسود خلال الثمانينيات والتسعينيات، إلا أنه لم يتجاوز ثلثي دخل نظيره الأبيض في عام 2004.

الفصل الثالث: النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية

ناقش هذا الفصل العلاقة بين السلطة الاتحادية الأمريكية وبين الولايات، ومدى ما تتمتع به كل من هذه الأخيرة من استقلالية وقدرة على المبادرة، بالإضافة إلى تطور هذه العلاقة، في إطار الترتيبات الدستورية وأحكام المحكمة العليا المنظمة لها. وفي هذا الإطار، كان توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والولايات منحازاً لصالح الأولى، وفق الدستور الذي صدر عن مؤتمر فلادلفيا. وقد عملت التعديلات العشرة التي أدخلت على الدستور بعد ذلك على تقليص قدرة المركز على التدخل في شؤون الولايات وتحقيق نوع من التوازن بينهما، بينما ذهبت التعديلات السبعة عشر التالية، وآخرها كان تعديل عام 1913، إلى توسعة صلاحيات المركز على حساب الولايات. أما بخصوص الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا بشأن النظام الاتحادي، فقد كانت أكثر أهمية وأقوى تأثيراً، من حيث تعزيزها مركز السلطات الاتحادية وصلاحياتها، على نحو أدى إلى حرمان الولايات من الكثير من الصلاحيات التي تمتعت بها في السابق. ومن العوامل التي ساهمت في هذا التطور تراجع أهمية التجارة داخل كل ولاية على حدة -وهي التي تشرف عليها سلطة الولاية- وصعود أهمية التجارة بين الولايات، والتي تنظمها السلطة الاتحادية. كما كان للمنح التي تقدمها الأخيرة للسلطات المحلية دور كبير أيضاً في ذلك. وعلى الرغم من ذلك شهدت ثمانينات القرن العشرين وما بعدها صعوداً لدور الولايات بتأثير خطة الرئيس رونالد ريجان، حيث زادت قدرة الولايات على المبادرة، وهو ما قد يؤدي في النهاية لدخول البلاد مرحلة "الشراكة المتكافئة" بين السلطتين.

الفصل الرابع: منظمات المجتمع المدني

لنظرية التعددية حضور قوي في الولايات المتحدة يزيد عن نظيره في الكثير من الدول الغربية، وبخاصة ألمانيا التي كثيراً ما أشار الكاتب إليها من قبيل المقارنة. فمؤيدو التعددية التقليديون يرون أن ما تتمتع به المنظمات المدافعة عن المصالح المختلفة من استقلالية عن التوجيه الحكومي ومشاركتها في صنع السياسة

العامة يؤيدان لتحقيق التوازن بين المصالح المتعددة وبين المجموعات الاجتماعية المختلفة. بيد أن هذا التوجه طرأ عليه تغير طفيف -بنظر الكاتب- مع ظهور مصطلح "التعددية العامة" على يد وليم ألتون كيلسو، الذي يشير إلى أن مصالح الأقليات المختلفة والمصالح العامة من الصعب تمثيلها على نحو مناسب. وقد تأثرت تلك النظرية بالتحويلات التي طرأت على النظام الأمريكي للاتحادات والجمعيات. وبحسب بيانات موسوعة الجمعيات في عام 1999، بلغ عدد الجمعيات على المستوى الفيدرالي 23 ألف جمعية، يمكن تقسيمها إلى جمعيات تقليدية تدافع عن المصلحة الشخصية، وجمعيات تدافع عن المصالح العامة. وبالنسبة للنمط الأول، يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الجمعيات التي تقع في نطاقها، وهي: الجماعات المهنية التي تعبر عن رجال أعمال وأصحاب مشروعات، والنقابات العمالية، وجمعيات القطاع الزراعي، والتنظيمات المهنية التي تعبر عن أصحاب مهنة معينة. وبالإضافة لهذه المجموعات الأربع، هناك جمعيات لا يمكن وضعها ضمن هذا التصنيف، مثل الجمعيات التي تدافع عن حقوق الأقليات والفئات الخاصة (مثل المحاربين القدماء)، والجمعيات أحادية الأهداف (مثل الجمعية الوطنية لحاملي البنادق). أما بالنسبة للنمط الثاني، فهي تمثل مصالح عامة، كما أنها تضرب بجذورها في التاريخ الأمريكي، حيث منها ما ظهر عام 1883، وهي "جمعية مناهضة العبودية"، بيد أن أهمها على الإطلاق هي منظمة "قضية عامة الشعب"، التي أسست عام 1970 ويزيد عدد أعضائها عن ربع مليون عضو، وأسهمت بدور مهم في صنع قرارات حيوية مثل وقف الحرب في فيتنام. وهناك من يرى أن هذا النمط من الجمعيات يخضع لسيطرة النخبة، ولا تأثير للجماهير على إدارتها، إلا أن هذا الوضع لم يقلل من قدرتها على تبني القضايا عامة والدفاع عنها بفعالية.

أما عن الاستراتيجيات التي تتبعها الجمعيات التي تقع ضمن النمط الأول، فتتراوح بين: التأثير في أصحاب القرار من خلال التبرعات المالية لخوض الانتخابات، والتأثير على صانعي القرار من خلال المواطنين، وتوثيق العلاقات المباشرة مع أصحاب القرار في واشنطن، والاستعانة بالقضاء، وتنظيم الحملات الإعلامية، بالإضافة للمظاهرات، التي زادت أهميتها منذ ستينات القرن العشرين للدفاع عن الحقوق المدنية والمطالبة بوقف الحرب الفيتنامية.

الفصل الخامس: الأحزاب الأمريكية

التطور التاريخي للأحزاب الأمريكية: إذا استثنينا الأحزاب البريطانية التي كان نشاطها مقتصرًا على البرلمان، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد في العالم يشهد تأسيس أحزاب سياسية بالمعنى الحديث لهذا المصطلح، على الرغم من أن الدستور لم يتضمن أية إشارة له. وقد مر تطور التنظيم الحزبي بخمس مراحل، بدأت أولها في عهد جورج واشنطن، حيث كانت الأحزاب في ذلك الوقت تنظيمات رخوة تسودها اللامركزية، حيث ظهر "الحزب الديمقراطي الجمهوري"، وهو التنظيم الذي يعرف الآن بالحزب الديمقراطي. أما المرحلة الثانية فكانت في عهد الرئيس جاكسون، في عشرينيات القرن التاسع عشر، حيث تأسس أول التنظيمات الحزبية العاملة على المستوى الوطني بنحو دائم، كما غيرت الأحزاب أسماءها، حيث اكتسب "الحزب الديمقراطي الجمهوري" اسم الحزب الديمقراطي الذي مازال يحمله إلى اليوم. وقد جاءت المرحلة الثالثة من التطور الحزبي نتيجة للحرب الأهلية، حيث هيمن الجمهوريون على الولايات الشمالية، بينما صارت الولايات الجنوبية في قبضة الديمقراطيين، بيد أن الحزب الجمهوري كانت له بعض السيطرة على المستوى الوطني. وفي المرحلة الرابعة، تعمقت هيمنة الحزب الجمهوري، وعزز انقسام البلاد إلى شمال جمهوري وجنوب ديمقراطي من نظام الحزب الواحد، وعانت الأحزاب من وطأة الانتقادات التي وجهها لها المواطنون، الأمر الذي دفع لإدخال إصلاحات بنظام الانتخابات في مطلع القرن العشرين مهدت لدخول المرحلة الخامسة والأخيرة من التطور الحزبي، التي جاءت نتيجة للركود الاقتصادي بعد ثلاثة عقود، والذي أسفر عن تخلي الديمقراطيين عن مقعد المعارضة واقتسامهم السلطة خلال الفترة التالية مع الحزب الجمهوري.

صعوبة تعيين الحدود الفاصلة بين الحزبين: يرى جورج والس أنه لا يوجد ولو اختلاف بسيط بين الحزبين الكبيرين، وعلى الرغم من وجود عدد من الشواهد على ذلك، إلا أن البحث العميق يثبت أن هذا التصور ليس صحيحاً بدرجة مطلقة، فهناك فروق كبيرة بين التصورات التي يؤمن بها أغلب أعضاء الحزبين، وخصوصاً في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية. كما كشفت دراسة حديثة أن 5% فقط من ممثلي الحزب الديمقراطي في الكونجرس يرون أنهم ينتمون للجناح المحافظ، بينما يرى 70% من الجمهوريين أنهم ينتمون لهذا الجناح.

تنظيم الأحزاب الأمريكية: تتمتع التنظيمات الحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية باستقلالية كبيرة وتستطيع تكييف نفسها إلى أبعد حد ممكن مع حاجات وتطلعات المجتمع المحلي الذي تمارس فيه نشاطها السياسي،

لدرجة أن هناك من يرى أنه لا يوجد حزب ديمقراطي واحد، ولا حزب جمهوري واحد، وإنما أحزاب بعدد الولايات الأمريكية. وتعد هذه السمة هي السبب الرئيس في بقاء نظام الحزبين على قيد الحياة طوال تلك الفترة، بيد أنها حالت دون قيامها بتكوين تنظيمات موحدة الصفوف على مستوى الوحدات الحزبية الصغرى. وبصفة عامة، يتركز التنظيم الحزبي في ثلاث مستويات: رئيس الحزب، واللجان الإدارية الوطنية، والمؤتمرات الحزبية.

المؤتمرات الوطنية: تعقد كل أربع سنوات، وتحظى باهتمام كبير من الرأي العام ووسائل الإعلام، والوظيفة الأساسية لها هي الإعلان رسمياً عن اسم مرشح الحزب لمنصب الرئيس، وتصديق البرنامج الانتخابي المقترح من المرشح لهذا المنصب، فضلاً عن أنها صارت الميدان الذي يتم فيه اختبار فعالية الانتخابات التمهيدية التي تم تطبيقها في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي رأى البعض أنها بدأت تفقد أهميتها منذ عام 1984، وهو ما أثبت الواقع القائم زيفه.

الضعف الذي أصاب الأحزاب الأمريكية: إن عملية التصويت داخل الكونجرس تشهد على حالة الوهن التي أصابت الأحزاب، حيث لا تتوحد عملياً إلا عندما يتعلق الأمر بأشخاص، أما في المسائل الموضوعية تختفي الخطوط الفاصلة بين المجموعات الحزبية المختلفة. وهناك معضلات كثيرة تعوق تعزيز دور الأحزاب، هي: اللامركزية الحزبية، والضربات المتوالية للأحزاب مثل فضيحة ووترغيت وحرب فيتنام، والانتخابات التمهيدية، والمبالغة في تدخل وسائل الإعلام يؤدي لشخصنة القضايا، التعددية الإثنية داخل المجتمع وما تفرضه من ضعف الإطار التنظيمي للأحزاب، والنظام الرئاسي الذي يصل فيه الرئيس للحكم من خلال شعبه مباشرة.

الفصل السادس: الانتخابات الأمريكية

تحدث الكاتب في هذا الفصل عن اللوائح الرسمية التي تنظم قواعد إجراء الانتخابات الأمريكية، وأبرز ما يميزها بالطبع هو الانتخاب غير المباشر لرئيس الولايات المتحدة عن طريق المجمع الانتخابي الذي يضم 538 مندوباً بعدد أعضاء الكونجرس بمجلسيه، ويتوزعون على الولايات بحسب نصيب كل منها من أعضائه. ويفوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة (270 صوتاً). ويقوم الناخبون باختيار المندوبين في الانتخابات العامة، بحيث يحصل المرشح الذي يفوز بأغلبية أصوات الولاية على جميع مندوبيها في المجمع، ما عدا ولايتي مين ونيبراسكا، اللتين تتبعان نظام التمثيل النسبي. وهذا النظام يتعرض

لانتقادات حادة، وبعد انتخابات عام 2000، التي فاز فيها آل جور بأغلبية أصوات الأمريكيين، ورغم ذلك حصل جورج بوش الابن على الرئاسة لفوزه بأغلبية المجمع الانتخابي، صارت هناك أغلبية واضحة بين الأمريكيين تؤيد تغيير هذا النظام. وبالإضافة لذلك، هناك أيضاً مشكلة حجم الدوائر الانتخابية وطريقة ترسيم حدودها، والتي يرى الكثيرون أنها تؤثر على نتيجة الانتخابات.

أما عن المشاركة في الانتخابات، فقد تراجعت معدلاتها بعد خمسينيات القرن العشرين، حتى وصلت إلى 40% فقط بعد أن كانت تتراوح حول 60% في السابق. بيد أن هذا التوجه بدأ أنه يتجه للتراجع منذ انتخابات 2004، حيث وصلت نسبة المشاركة فيها إلى 64%. وينعكس هذا الأمر على درجة التأييد التي تحظى بها الأحزاب والنظام الحزبي، فقد ضعفت قدرة الأحزاب على حشد الناخبين، كما حدث تحول في قاعدة التأييد التقليدية التي يتمتع بها كلا الحزبين الكبيرين. وبالنسبة لتمويل الحملات الانتخابية، يحتدم جدل منذ زمن حول مشكلة التأثير الذي تمارسه اتحادات غنية تدافع عن مصالحها من خلال تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، وهو الأمر الذي طرأ عليه قانون جديد لإصلاحه عام 1974، وكذلك حكم المحكمة العليا سنة 1976، وقد أفرزت هذه الإصلاحات نتائج مهمة، من بينها وضع قاعدة أن يسهم المال العام في تمويل الحملة الانتخابية، ووضع حدود لأموال التبرعات من الأفراد للمرشحين، وإلزامهم بتقديم معلومات دقيقة عن كل تبرع يحصلون عليه.

الفصل السابع: وسائل الإعلام الجماهيرية

وسائل الإعلام الأمريكية متنوعة بنحو يثير الإرباك، وخصوصاً في مجال المحطات التلفزيونية والإذاعية، التي تجمعها روابط قوية، حيث تتبع المحطات المحلية، التلفزيونية خصوصاً، شركات الإعلام العملاقة، كما قطع التشابك بين الشركات المختلفة شوطاً بعيداً على نحو لم يجعل للشركات المستقلة إلا فرصاً هامشية محدودة للتواجد على الساحة، ولم تفلح القيود التي وضعها قانون 1996 في تخفيف هذا الوضع. أما عن القواعد القانونية المنظمة لوسائل الإعلام، فقد نص التعديل الأول للدستور الأمريكي على إلزام الكونجرس بعدم سن قانون يحد من حرية التعبير، لكن بمرور الزمن طفت على السطح حاجة واسعة إلى تقييد حرية الصحافة عند التعرض لعدد من الإشكاليات، منها: الحدود الفاصلة بين حق التعبير وحق الحرية الشخصية، ووسائل حماية مصادر المعلومات، وتنظيم البث الإذاعي والتلفزيوني، وتركز ملكية وسائل الإعلام. وحول

نفوذ وسائل الإعلام في النظام الأمريكي، نجد أنه منذ الثلاثينيات يلاحظ وجود هذا النفوذ، وقد أجريت دراسات متعددة حول هذا الأمر، لكنها لم تتوصل إلى إزاحة الستار بالكامل حول حجم هذا النفوذ وطبيعته.

الفصل الثامن: الرئيس والكونجرس

أ- نظام الحكم الرئاسي والفصل بين السلطات: الرأي الشائع بأن نظام الحكم الرئاسي المطبق في الولايات

المتحدة يمثل التطبيق العملي لنظرية مونتسكيو في الفصل بين السلطات، يجد حججته فقط عند المقارنة الشكلية بينه وبين النظام البرلماني السائد في أوروبا؛ حيث نجد أن انتخاب الرئيس والمجلس التشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية يتم في عمليتين انتخابيتين منفصلتين، بينما يتم اختيار البرلمان وتشكيل الحكومة في النظم البرلمانية معاً بعملية انتخابية واحدة، فالبرلمان هو الذي ينتخب الحكومة وهو الذي يقيلها. كما أن الرئيس الأمريكي لا يستطيع حل الكونجرس، ولا يستطيع هو وأعضاء حكومته تبوأ مقاعد فيه، وليس بمقدوره أخذ المبادرة واقتراح قانون معين. ورغم ذلك، فإن البحث الأكثر عمقاً يكشف أن الفصل الجامد بين السلطات أمر لا يتحقق في الواقع، وإنما التوصيف الأكثر دقة ينصرف إلى اعتباره نظام: "الرقابة والتوازن"، وذلك لأسباب متعددة أهمها وجود تداخل عضوي ووظيفي بين السلطات الثلاث.

ب- الكونجرس وظائفه وتنظيمه: يتأثر أداء الكونجرس لوظائفه بعدد من التغيرات، أهمها تغير طبيعة ودرجة التزام الأعضاء بسياسة الحزب، ومن ثم، الالتزام بالتصويت على نحو يتسق مع توجهاته العامة، وهو الأمر الذي كان له تأثير كبير على طريقة تشكيل اللجان داخل الكونجرس وعلى دورها في صناعة القرارات. ومعظم القوانين المطروحة في الكونجرس لا تكون من اقتراحه، كما هو مقرر في الدستور، وإنما تكون من اقتراح السلطة التنفيذية. وتلعب اللجان واللجان الفرعية دوراً مهماً في تمرير القوانين أو تعويقها. وعلى الرغم من التصور الشائع بأن عضو الكونجرس الأمريكي يتمتع باستقلالية تريبو على ما لدى نظيره في النظم البرلمانية، بسبب الالتزام الحزبي، إلا أن الواقع أنه أكثر عرضة للضغوط الخارجية منه.

ج- منصب الرئيس: إن المكانة البارزة التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي اليوم، في مواجهة الكونجرس، ترجع إلى التحول في وظائف الدولة، حيث تزايد الاهتمام بالسياسة الخارجية مع علو المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة في الساحة الدولية. وبعكس النظم البرلمانية، تتجمع السلطة التنفيذية في يد الرئيس، ويعاونه في

عمله عدد من الإدارات، هي: مكتب الإدارة والموازنة، ومجلس الأمن القومي، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، بالإضافة إلى نائبه الذي يشغل أيضاً -بنص الدستور- منصب رئيس مجلس الشيوخ.

د- تغير ميزان القوة بين الرئيس والكونجرس: حدث هذا التغير لصالح السلطة التنفيذية لعدد من الأسباب، منها: زيادة الاهتمام بالسياسة الخارجية، وزيادة حجم الجهاز الإداري، وزيادة الإنفاق الحكومي. وفي المقابل، عمل الكونجرس على زيادة حجم الجهاز الإداري التابع له، كما يتمتع أعضاؤه بالقدرة على تبني سياسة مختلفة عن الرئيس، حتى لو كان منتمياً لنفس الحزب. وقد حاول الكونجرس تغيير الموازن لصالحه من خلال ثلاثة قوانين، هي: قانون الاختصاصات المتعلقة بإدارة الحرب، لعام 1973، وقانون الموازنة الحكومية ومراقبة الحجز على الإنفاق، لعام 1974، وقانون حالات الطوارئ على المستوى الوطني، لعام 1976، إلا أن الكفة لا تزال تميل لصالح الرئيس.

الفصل التاسع: خصائص النظام القضائي الأمريكي

مصادر التشريع الأمريكي هي: الدستور، والقانون الأساسي، والقانون الإداري، والقانون العام (السوابق القضائية). يتصف هيكل النظام القضائي الأمريكي بوجود المحكمة العليا والمحكمة الاتحادية والمحاكم التابعة للولايات المختلفة جنباً إلى جنب. وتختص تلك المحاكم بالنظر في ثلاثة أنواع من المسائل القانونية: المسائل التي تكون الحكومة الفيدرالية طرفاً فيها، والمنازعات بين مواطنين من ولاية واحدة، والمنازعات بين أفراد ينتمون لولايات مختلفة. ويتم تعيين كل القضاة الاتحاديين بقرار من الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ. وللمحكمة العليا مكانة خاصة في النظام السياسي الأمريكي، فهي لا تفسر القانون من وجهة نظر قانونية فحسب، وإنما لها تأثير سياسي كبير ومهم، وهو ما يبرز جلياً في الفتاوى الخاصة بقضية الرقيق والفصل العنصري المذكورة في الفصل الثاني.

الفصل العاشر: ملاحظات حول الثقافة السياسية الأمريكية

كان المواطنون الأمريكيون يبدون الثقة في نظامهم ويساهمون في العملية السياسية، نظراً لشعورهم بالرضا عن النظام وحسن أداء الحكومة، لكن هذه الثقة انخفضت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، مما زرع ثقة المواطنين بأداء حكومتهم، فتراجعت معدلات مشاركة الأمريكيين في الحياة السياسية في الثمانينات عما كانت عليه في الخمسينات، وهذا ما زاد من ميلهم للقيام باحتجاجات

ومظاهرات وعصيان مدني. وبعد وصول بيل كلينتون للبيت الأبيض، شهد الاقتصاد الأمريكي مرحلة ازدهار، مما أدى إلى ارتفاع درجة الثقة لديهم، فصاروا يكتنون تقديراً كبيراً للمؤسسات السياسية. وقد أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبر إلى اتساع مساحة تأييد المواطنين للإدارة والكونجرس على نحو يدعو للحذر، بمقارنته بالسابق، إلا أن اندلاع الحرب على الإرهاب أعاد الوضع لطبيعته مرة أخرى.